

الاقتصاد الخفي أسبابه وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية

- الجزائر نموذجا -

أ. عياش وريدة

جامعة الجزائر3-

ouraidaayache@gmail.com

ملخص:

يعتبر الاقتصاد الخفي ظاهرة منتشرة في جميع البلدان المتقدمة والنامية، حيث عرف بعظم حجم ومستوى نمو أنشطته، لذا تعددت مفاهيمه لدى الاقتصاديين بسبب تعدد أنشطته من جهة، واختلاف وجهة التحليل لديهم من جهة ثانية، فينظر إليه من منظور الحسابات الوطنية، وأخرى من منظور التهرب الضريبي. بالإضافة إلى تعدد أسباب نمو أنشطته كارتفاع مستوى الضرائب، الفساد الإداري ... إلخ. بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن الاقتصاد الخفي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالأثر على الناتج الداخلي الخام، الحصيلة الضريبية، والموازنة العامة، التشغيل الكلي ... الخ. لذلك يتطلب من القائمين على السياسات الاقتصادية تشخيص هذه الأسباب والآثار ليتمكنوا من التحكم في هذه الظاهرة، لكي لا يتوسع وينمو لفترة طويلة على حساب النشاطات الرسمية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الرسمي، مستوى الضرائب، الفساد، الموازنة العامة.

Abstract:

The Black market is a widespread phenomenon in all developed and developing countries, it has been known by its size and level of growth. . In this reasons there were many concepts according to the economists because of the multiplicity of its activities, and the difference in their analysis, so it is viewed from the perspective of national accounts, and in view of perspective of Tax noncompliance. The Black market is due to the high taxes, administrative corruption, etc... In addition to the effects result to the Black market on some macroeconomic indicators, such as the impact on the Gross Domestic Product, the tax revenue, the budget, the level of employment, etc... It is therefore necessary for economic policy makers to identify these causes and effects so that they can control this phenomenon, in order to not spread and grow for a long time on depend on official activities.

Key words: The Black market, Formal Economy, Tax Level, Corruption, Public Budget

مقدمة

يعتبر الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في المجتمعات الإنسانية، فجرائم السرقة والنصب والاحتيال والابتزاز وغيرها من الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية التي مارسها الإنسان. كذلك يمكن افتراض أن جرائم التهرب الضريبي والتحايل على القوانين والإجراءات الحكومية قد بدأت فعليا مع إدخال نظم الضرائب والإجراءات المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المجتمعات المختلفة.

ويوجد شبه اتفاق بين دارسي الاقتصاد الخفي على أن الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدمة والنامية. بل ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد، سواء كان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في الاقتصاد الخفي، كدفع النقود في مقابل دروس خصوصية لأبنائنا، أو عند الاستعانة بخدمات السباك أو النجار، وكذا عندما نشترى سلعة من بائع جائل، أو دفع عمولة أو رشوة ... الخ، فإننا نتعامل في الاقتصاد الخفي، لعدم التصريح بهذه المدخيل للإدارة الضريبية.

ويعد (1977) Gutmann أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلى Subterranean Economy، والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست بهذا القدر الهين الذي يمكن معه إهمالها، ونتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحها Gutmann وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات الخفية في دول العالم المختلفة.

ولقد أثبتت هذه الدراسات إن الاقتصاديات الخفية كما ادعى Gutmann بلغت نسبة لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل من دول الشرق والغرب. بل وأنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدا الاقتصاديات الرسمية.

ولقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام في الكثير من دول العالم، خصوصا المتقدم منها، بحجم ومستوى نمو أنشطة الاقتصاد الخفي، وما إذا كان الاقتصاد الخفي يتزايد أم لا؟.

وما إذا كانت التكاليف الاجتماعية المصاحبة لوجود الاقتصاد الخفي كبيرة أم لا؟. وغير ذلك من القضايا المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد. ولقد أطلقت تعبيرات متعددة على هذا القطاع من الاقتصاد. وعليه وانطلاقا مما تقدم نستطيع أن نطرح الإشكالية المتضمنة السؤال الجوهرية الذي سيكون محور الدراسة في البحث التالي:

ما هو مفهوم وأسباب الاقتصاد الخفي وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟.
ولنتمكن من الإجابة على السؤال الأساسي، نقوم بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:
- ما هي مفاهيم الاقتصاد الخفي؟.

- ما هي أسباب نموه؟.
- ما هو أثر الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الوطني في الجزائر؟.
- ولتسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة نقوم بطرح الفرضيات التالية:
- يتضمن النشاط الاقتصادي في الجزائر على أنشطة خفية لعدة أسباب لا تدخل في الحسابات الوطنية.
- يتوقف تأثير الاقتصاد الخفي على المؤشرات الاقتصادية وبعض القطاعات على طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة.
- تتمثل أهمية الدراسة في ما يلي:
- الوقوف على الأسباب الحقيقية للنمو المتزايد للاقتصاد الخفي على مستوى البلدان عامة والجزائر خاصة.
- مدى نجاح الآليات والسياسات لمواجهة ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر.
- أهمية تحليل السياسات الاقتصادية المتبعة في تسيير النشاط الاقتصادي في الجزائر، من أجل التحكم في المؤشرات الاقتصادية لتحقيق التوازن الاقتصادي.
- تتمثل أهداف الدراسة في تحقيق ما يلي:
- دراسة وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى نشوء ونمو الاقتصاد الخفي في الجزائر.
- التطرق إلى آثار الاقتصاد الخفي على المؤشرات الاقتصادية الكلية وكذا على مختلف القطاعات الأساسية في الجزائر.
- أما حدود الدراسة من أجل معالجة إشكالية الموضوع فقد تم تحديد إطارين الزماني والمكاني للبحث، حيث يتجلى الإطار الزمني في محاولة تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي وتأثيره على المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2015)، أما فيما يخص الإطار المكاني فإن هذه الدراسة تخص الأثر على الاقتصاد الجزائري.
- أما المنهج المتبع، فبناء على ما سبق اتبعنا في بحثنا على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي بهدف وصف مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المتوخاة من البحث.
- أما محتوى البحث فيتم معالجة ما يلي:
- أولاً: الإطار النظري للاقتصاد الخفي، حيث يتم التطرق لمفاهيم الاقتصاد الخفي، وأسباب نموه.
- ثانياً: أثر الاقتصاد الخفي على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، وكذا أثره على بعض القطاعات الأخرى.
- أولاً: الإطار النظري للاقتصاد الخفي.
- سوف نتطرق في هذا المحور إلى مفاهيم الاقتصاد الخفي، وكذا أسباب نمو هذا الاقتصاد.
1. مفاهيم الاقتصاد الخفي.

هناك عدة تعريفات للاقتصاد الخفي والذي أشارت إليه بعض الدراسات الاقتصادية منها الدراسة التي أجراها المكتب الدولي للعمل وكذا نظام المحاسبة الوطنية لسنة 1993، حيث ورد مصطلح «الاقتصاد الخفي على الاقتصاد التحتي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد غير الرسمي، واقتصاد الظل، الاقتصاد غير المرئي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير المهيكل السفلي، السري، غير القانوني... الخ»¹.

وعلى العموم فإن الاقتصاد الخفي يتضمن تلك الأنشطة غير المدرجة في الحسابات القومية، وكذا الأنشطة البعيدة عن الرقابة الضريبية².

وفي هذا الإطار يمكن تعريف الاقتصاد الخفي لغة واصطلاحاً كما يلي :

أ. التعريف اللغوي :

- التعريف اللغوي لكلمة الاقتصاد:

جاء في لسان العرب³: القصد استقامة الطريق والقصد العدل، والقصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة ألا يسرف ولا يفتقر.

- التعريف اللغوي لكلمة الخفي:

تضمنت هذه الكلمة عدّة معانٍ، منها الكتمان يقال خفيت الشيء أخفيتها: كتمته وخفيته أيضاً: أظهرته، وهو من الأضداد وأخفيتها: سترته وكتمته، ومنه ما خفي عليك والخفا، مقصور: وهو الشيء الخافي، كما تضمنت الكلمة ما يدل على نقيض العلانية⁴.

ب. التعريف الاصطلاحي للاقتصاد الخفي:

أشار معهد جورجيا للتكنولوجيا إلى أنه على الرغم من تضافر جهود الباحثين الاقتصاديين لدراسة هذه الظاهرة، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق على تعريف مقبول للظاهرة⁵. أو على نموذج نظري شامل

¹ Schneider: (1986) «Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt» Scand.J.of Economics, vol.88, pp.64-68.

² صفوت عبد السلام عوض الله: الاقتصاد السري (دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص: 08.

³ أبو الفضل جمال الدين بن منظور: لسان العرب، الطبعة الثالثة/ج3، دار صادر، بيروت، لبنان، 1414 هـ، ص: 353.

⁴ نفس المرجع: ص: 234.

، أو طريقة قياس واضحة لفهمها والتعامل معها ، وأنَّ هناك ما يقرب من (50 تعريفاً للأنشطة غير الرسمية ، وأن أغلب هذه التعريفات وظيفية ، أو وصفية ، أو تطبيقية.

- التعريفات الوصفية: تلك التعريفات التي ركزت على خصائص الاقتصاد الخفي ، وتضمنت مجموعة من المعايير لوصف طبيعة القطاع والمنشآت التابعة له.

- التعريفات التطبيقية: مدى الالتزام بالإجراءات القانونية ، والتسجيل في الإحصاءات الرسمية والحسابات القومية بصورة محددة ومنتظمة.

- التعريفات الوظيفية: تلك التعريفات التي تحاول الربط بين الأسباب ونمو القطاع غير الرسمي ، أو توضح العلاقة بين القطاعين الرسمي والخفي ، وتحدد مجالات القطاع وقدراته⁶.

مما سبق ، فإن أهم الملامح الجوهرية لتلك التعريفات هي :

- بروز الاختلاف الشديد بين الباحثين الاقتصاديين حول تعريف الاقتصاد الخفي ، والأنشطة المكونة له ، وإجراءات التقدير ، واستخدام تقديراتها في التحليل الاقتصادي ، والجوانب السياسية والاجتماعية.

- أن جميع أنشطة الاقتصاد الخفي ينتج عنها سلع وخدمات ، نقدية أو غير نقدية ، مشروعة أو غير مشروعة ، يتولد عنها دخول حقيقية أو ضمنية.

- أن قنوات الاقتصاد الخفي غالباً ما تكون غير ظاهرة للإدارة ، ومن ثم لا يمكن إدراجها في أدوات القياس التقليدية للمؤشرات الاقتصادية.

- أن تقسيم أنشطة الاقتصاد الخفي يعتمد على المنظور الذي ينظر منه إلى الاقتصاد ، فقد ينظر إليه من الناحية القانونية على أنه يضم الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي الناجم عن وجود هذا النشاط. وقد ينظر إليه من منظور أثر وجود هذا الاقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج الوطني في الاقتصاد الكلي⁷.

- أن كافة الأنشطة المولدة للدخل في الاقتصاد الخفي ، والتي لا تخضع لرقابة السلطات الضريبية تخضع لجانبين: الأول حسابي يتمثل في أن هناك جزءاً من النشاط الاقتصادي يتم في إطار

⁵ Jim Thomas: «Quantifying the Black Economy, Measurement Without theory yet Again», The Economic journal ,109/456,1999,p :381.

⁶ ليلي كامل عبد الله البهنساوي: الأنشطة غير المنظورة للمرأة بالقطاع غير الرسمي الحضري بمدينة القاهرة ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 2003 ، ص: 23.

⁷ Mirus, Roger and smith .R: Underground Economy, Candian Business Review, 1994, v21, pp:25- 30.

قانوني كامل، ويتمتع بالصفة القانونية، ولكنه لم يسجل ضمن الحسابات القومية، لتعمد إخفائه بهدف التهرب الضريبي، والجانب الآخر هو عملية التهرب ذاتها، وهي التي يمكن وصفها بأنها غير قانونية.⁸

- إن دراسة العلاقة بين الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي، توضح أن هناك تعريفين للاقتصاد الخفي الأول: يعرف الاقتصاد الخفي بأنه الإنتاج أو الدخل الوطني المفقود بواسطة الهيئات الإحصائية عندما تقوم بحساب الناتج الوطني. والتعريف الثاني يعرفه بأنه: الإيراد غير المسجل ولم يكتشف بواسطة السلطات الضريبية. فالتعريف الأول ينطوي على أن البلد أغنى مما توضحه الإحصاءات الرسمية، والثاني ينطوي على أن الحكومة تحصل على إيراد أقل مما يجب.

- يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد الخفي ينقسم إلى ثلاثة مجموعات أساسية قائمة بذاتها، هي:

* القطاع غير الرسمي (يضم الوحدات صغيرة الحجم التي تقوم بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وتتكون من العمال النظاميين وذوي المهن الحرة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ووصفت أنشطتهم بأنها غير رسمية نظرًا لأنها غالبًا ما تكون غير مسجلة في الإحصائيات الرسمية، كما أن قدرة المشاركين فيها على دخول الأسواق الرسمية، والمؤسسات الائتمانية وقطاع التعليم والتدريب الرسمي وغيرها من الخدمات العامة محدودة أو منعدمة.

* أنشطة موازية: وهي التي تعتبر بديلة لأنشطة السوق القانوني، وتتضمن عمليات الإنتاج والتجارة غير الشرعية لسلع وخدمات تعتبر شرعية بطبيعتها أي (الإنتاج غير المصرح به والناتج عن أنشطة قانونية).

* أنشطة السوق السوداء: وتتكون من الإنتاج والتوزيع غير القانوني للسلع السوقية، وغير السوقية، غير المصرح بها من قبل الحكومة.

- أن أكثر تعريفات الاقتصاد الخفي ركزت على عملية استبعاده من الحسابات القومية دون تفصيل لطبيعة النشاط.

- وسعت الكثير من الدراسات مجال الاقتصاد الخفي، بحيث يضم الأنشطة غير القانونية والقانونية غير الشرعية، سواء كانت مرئية أو خفية، موسمية أو دائمة، متفرقة كأعمال البناء أو مؤسسية. وبعضها أضاف إليه القطاع غير النقدي، في حين قيدت دراسات أخرى الأنشطة التي تندرج تحت مفهومه.⁹

⁸ محمد إبراهيم السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996، ص: 12-13.
⁹ أمال عبد الحميد، سحر حافظ سعاد عثمان وآخرين: القطاع غير الرسمي في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، التقرير الأول، 1996، ص: 98-102.

- بالرغم من صعوبة اعتماد تحديد تعريف محدد للاقتصاد الخفي، لتنوع أنشطته الفرعية، إلا أن هناك عوامل مشتركة بين مكوناته، أهمها:
- الاقتصاد الخفي لا يخضع لرقابة الدولة، ولا يسجل في حساباتها، ولا يلتزم بالأنظمة والقوانين.
- الاقتصاد الخفي يستفيد من أغلب الخدمات التي تقدمها الدولة والمجتمع، وفي المقابل يتهرب من كافة الالتزامات اتجاه الدولة¹⁰.
- ونظرا لهذا الجدل في وضع تعريف معين للاقتصاد الخفي، نادى (Klarit Gerrhani)¹¹ إلى البحث عن المعايير التي على أساسها يمكن تمييز هذه الظاهرة، وقد قسمها إلى ثلاثة معايير، هي:
- المعيار السياسي: ويشمل التنظيم الحكومي، والأنشطة غير القانونية، وذلك للتمييز بين القطاع الرسمي الذي يدرج ناتج معاملاته ضمن الحسابات القومية وتلك التي لا تدرج فيه.
- المعيار الاقتصادي: ويركز على سوق العمل وأوضاعه، ويشمل كافة الأنشطة التي تولد الدخل المكتسب من خلاله.
- المعيار الاجتماعي: ويتضمن شبكة الأعمال، ومدى استقلالية العامل ومرونته، ومستوى الحياة¹².
- من خلال ما تطرقنا للتعريفات السابقة، يمكن صياغة تعريف للاقتصاد الخفي بأنه: «مجموعة الأنشطة الاقتصادية غير المعلنة، التي يقوم بها أفراد أو جماعات في شكل مؤسسات صغيرة الحجم غالبا، تقدم سلعا وخدمات لها قدرة تنافسية، لا تدخل ضمن الحسابات القومية، سواء كانت تلك الأنشطة الاقتصادية مشروعة كالمهن الحرفية، أو غير مشروعة، كالمخدرات، وجميعها أنشطة تتولد عنها دخول حقيقية أو ضمنية لا تخضع لرقابة السلطات الاقتصادية»¹³.
- نستنتج من التعريف أن الاقتصاد الخفي يشمل الأنشطة التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي لأنها غير مشروعة، أو لأنها تتم في الخفاء تهربا من الالتزامات القانونية المفروضة على مثيلاتها

¹⁰ حيان بن سلمان: اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2006، ص: 02.

¹¹ Klarit Gerrhani: « Informal sector in Developed and Less Developed Countries ,A Literature Survey» ,Tinbren Institute Discussion Paper ,N0.Ti 1999-08312 ,Amsterdam ,1999,p:05.

¹² رمضان صديق محمد: القطاع غير الرسمي وسبل إدماجه في الاقتصاد الرسمي مع إشارة خاصة لمصر، مجلة الحقوق، جامعة حلوان (العدد التاسع - يوليو، ديسمبر) 2003، ص: 11.

¹³ محمد إبراهيم السقا: مرجع سبق ذكره، ص: 15.

التي تلتزم بالإجراءات الرسمية، ويشمل كذلك الأنشطة التي تولد دخولا من الأنشطة الإجرامية التقليدية، كما يشمل المعاملات والمبادلات العينية التي تتم بدون استخدام النقود.

ثانياً: أسباب ظهور ونمو الاقتصاد الخفي.

تتعدد وتتشعب أسباب نشوء ونمو ظاهرة الاقتصاد الخفي في دول العالم كافة، الأمر الذي يجعل عملية حصرها صعبة لأنها تختلف وفقاً لخصوصيات كل دولة كالتشريعات النافذة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومستوى الوعي للأفراد وكفاءة الإدارات وغيرها من المحددات التي تطرق إليها العديد من الباحثين في ظاهرة الاقتصاد الخفي¹⁴، ومن أهم هذه الأسباب ما يأتي:

1. معدلات الضرائب والمساهمة في الضمان الاجتماعي: إن ارتفاع معدلات الضرائب تعد أهم الأسباب المشجعة على نشوء ونمو الاقتصاد الخفي، حيث تمثل الضرائب جزءاً من تكلفة السلعة أو الخدمة وبالتالي ارتفاعها يؤدي إلى ارتفاع التكلفة، مما يؤثر سلباً في تسويق المنتج نظراً لارتفاع السعر خاصة في ظل وجود المنافسة في السوق غير الرسمي التي ستكون تكلفته أقل من تكلفة المنتج في السوق الرسمي الخاضع للضريبة، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى البحث عن الحيل والثغرات للتهرب من دفع الضريبة جزئياً أو كلياً.

إن أسعار الضرائب ليست كما تؤكد الدراسات ليست هي الدافع الوحيد للتهرب الضريبي ولكن هناك عوامل وأسباب أخرى تتعلق بالضرائب منها¹⁵:

- ضعف كفاءة الإدارة الضريبية من حيث الافتقار إلى الكوادر البشرية القادرة على أداء مهامها في تطبيق القوانين الضريبية دون تحيز.

- طبيعة العقوبات المقررة في النظم الضريبية السائدة، لأن قرار المشاركة في الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي يتوقف على الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها في حالة اكتشاف تهربه وبين الدخول الإضافية التي يتحصل عليها جراء التهرب من دفع المستحقات الضريبة.

- نوع الضريبة المفروضة حيث تشير الدراسات إلى أن نمو الاقتصاد الخفي - خاصة في الدول النامية - يعود إلى الضرائب على الصادرات والواردات، أما في الدول المتطورة كالولايات المتحدة

¹⁴ د. عمر مفتاح الساعدي، أنور عبد الكريم البصير: اقتصاد الظل ومظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات الاجتماعية (العدد 37 يناير - يونيو 2013م)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ليبيا، 2013، ص: 190.

¹⁵ يمكن الاطلاع على:
- عبد الحكيم مصطفى الشراوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 14 - 15.
- أ. محمد ز علاني: شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى - بحث في الأسباب والآثار)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية/العدد العاشر ديسمبر 2011، الجزائر، 2011، ص: 198.

الأمريكية فيعود إلى ارتفاع ضرائب الدخل، ويعود نمو الاقتصاد الخفي في الدول الأوروبية إلى الضرائب غير المباشرة والضرائب على الأرباح والتحويلات الرأسمالية.

- عدم العدالة في توزيع الدخل والخدمات العامة، ويعني ذلك شعور الممول بعدم الرضا عن سياسة الإنفاق العام التي تتبعها الحكومة.

2. سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي والإفراط في فرض القيود واللوائح: إن سيطرة الدولة وهيمنتها على النشاط الاقتصادي وتعدد الإجراءات الإدارية واستفحال البيروقراطية وكثرة الضوابط والقيود الحكومية المفروضة على إنشاء وممارسة الأنشطة الاقتصادية مثل¹⁶:

- القيود واللوائح التي تنظم منح تراخيص مزاولة الأنشطة الاقتصادية.
- القيود على حركة البيع والشراء والأسعار والتصدير والاستيراد.
- اللوائح المنظمة لتحديد الأجور وساعات العمل الإضافي وإجراءات التعاقد وترك الخدمة.
- اللوائح الخاصة بمواصفات أماكن العمل، الأمن الصناعي، التأمينات الصحية والاجتماعية للعاملين.

- القيود المفروضة على أسواق المال والنقد الأجنبي

إن القيود والإجراءات المذكورة من شأنها أن تشجع الأفراد والمؤسسات الخاصة اللجوء لاستعمال كل الوسائل من أجل تجنب هذه الضوابط والابتعاد عن هذا الإفراط من قبل الحكومة وبالتالي التحول للعمل في مجال الاقتصاد الخفي.

3. التدخل الحكومي في جهاز الأسعار: إن النظام السعري في أغلب الدول النامية لا يعكس مستوى الندرة الحقيقية للموارد الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى التدخل الحكومي المباشر في آلية السوق عن طريق اعتماد التسعير الإداري وكذا إتباع سياسة الدعم وغيره من التدخلات التي تقوم بها السلطات، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي يؤدي إلى خلق فائض في الطلب ولجوء المستهلك إلى تخزين السلعة. يؤدي هذا الفعل إلى تشجيع نمو الاقتصاد الخفي، إما من خلال إعادة البيع بصورة غير قانونية أو محاولة الإنتاج في مجال الاقتصاد الخفي¹⁷.

¹⁶ يمكن الإطلاع على:

- د. صفوت عبد السلام عوض الله: مرجع سبق ذكره، ص: 11-25.
 - علي بودلال: انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد/2013، جامعة غرداية، الجزائر، 2013، ص: 68.
¹⁷ د. عمر مفتاح الساعدي، أنور عبد الكريم البصير: مرجع سبق ذكره، ص: 192.

4. اختلال الميزانية العامة للدولة: يمثل الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة لأي دولة إلى حدوث عجز في الميزانية. والمقصود بالعجز هنا هو زيادة النفقات عن الإيرادات، الذي يمثل فعلا أحد الأسباب الاقتصادية لتوسع ظاهرة الاقتصاد الخفي، حيث تلجأ الدولة من أجل تغطية هذا العجز إلى إحدى الطريقتين التقليديتين في السياسة الاقتصادية، تتمثل الأولى في فرض الضرائب ورسوم جديدة أو رفع المعدلات المعتمدة للضرائب، وإما اللجوء إلى الطريقة الثانية المتمثلة في الإصدار النقدي الجديد أو ما يسمى بالتمويل بالتضخم. ويترتب عن هذين الأسلوبين زيادة العبء الضريبي إلى جانب الضغوط التضخمية وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي تقليص في دخول دافعي الضرائب أفرادًا أو مؤسسات، مما يؤدي بهم اللجوء إلى الانخراط في أنشطة الاقتصاد الخفي.

5. مستويات دخول الأفراد: إن انخفاض مستوى الدخل الفردي يؤدي إلى ارتفاع معدل الإعالة بسبب البطالة وزيادة معدل النمو السكاني وكذلك ارتفاع معدلات التضخم التي تؤدي إلى انخفاض قيمة الدخل الحقيقي، وبالتالي يصبح الأفراد مضطرون إلى العمل وإخفاء جزءًا من دخولهم أي اللجوء إلى ممارسة الأنشطة الخفية، حتى يتمكنوا من الحفاظ على نفس مستوى معيشتهم¹⁸.

6. اتساع دور المشروعات الصغيرة: تؤدي المشروعات الصغيرة في نمو الاقتصاد الخفي، وذلك بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل إلى إجراء معظم معاملاتها باستخدام النقود السائلة، وهو ما يساعد في تسهيل عملية التهرب الضريبي، ولهذا السبب فإن أي محاولة لتطبيق نظام ضريبي محكم يترتب عليه إفلاس العديد من المشروعات الصغيرة، بسبب أن العديد من هذه المشروعات تعمل في الاقتصاد الخفي¹⁹.

7. عدم كفاءة مؤسسات الدولة: إن عدم قدرة السلطة التنفيذية والمتمثلة في المؤسسات العامة على تنفيذ المراسيم القانونية بكفاءة يعد مناخا خصبا لظهور ونمو الفساد والذي جوهره استغلال السلطات العامة في تحقيق مصالح خاصة. حيث تشير عدة دراسات ميدانية بوجود علاقة بين الفساد الإداري والاقتصاد الخفي، إذ أن الدول التي يكون فيه مؤشر الفساد مرتفعا يكون الاقتصاد الخفي يمثل نسبة كبيرة من إجمالي نشاطها الاقتصادي²⁰.

ثانياً: أثر الاقتصاد الخفي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

الاقتصاد الخفي هو حقيقة واقعة في كل العالم، بحيث لا يوجد اقتصاد في العالم لا يخلو من دائرة النشاطات الخفية. وهذه الظاهرة أخذت منحى متزايد من سنة لأخرى رغم الجهود التي تبذلها

¹⁸ يمكن الإطلاع على :

- حيان بن سلمان: مرجع سبق ذكره، ص: 13.

- د. عمر مفتاح الساعدي، أنور عبد الكريم البصير: مرجع سبق ذكره، ص: 192-193.

¹⁹ أ. محمد ز علاني: مرجع سبق ذكره، ص: 200.

²⁰ علي بودلال: مرجع سبق ذكره، ص: 68.

حكومات الدول لمواجهة التزايد المستمر لها. وموضوع الاقتصاد الخفي يحمل الكثير من الجدل باعتبار أن دائرة أنشطته لا تنفصل عن الاقتصاد الرسمي، لهذا تبقى الدراسات التي تتطرق لهذا الموضوع لا تتعدى المراحل الأولية، وقد برز الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الثمانينات وتسارع نموه خلال التسعينات، ويشهد تطورا متزامنا مع المرحلة الانتقالية لاقتصاد الوطني. يشكل الاقتصاد الخفي حاليا أكثر من ثلث الناتج الوطني للدول النامية بما فيها الجزائر، لذا طالب الكثير من الاقتصاديين بضرورة تنظيم الاقتصاد الخفي ودمجه في الاقتصاد الرسمي لكي يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والحد من تأثيراته السلبية لكونه مصدرا للثروة ومخزنا للمبادرات، كما يجب معالجة أسبابه التي تعتبر من أهمها كثرة اللوائح والإجراءات التنظيمية وعبء الضرائب والفساد وأثاره التي تمس كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

1. أثر الاقتصاد الخفي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أ. أثر الاقتصاد الخفي على الناتج الداخلي الخام والتشغيل الكلي.

- أثر الاقتصاد الخفي على الناتج الداخلي الخام :

من خلال استقراء بيانات الجدول (01) نلاحظ أن حجم الاقتصاد الخفي في تزايد من سنة لأخرى، حيث كان لا يتجاوز 16,15 % سنة 1992 ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2015 حيث بلغ 36% وذلك راجع إلى الأوضاع التي مرت بها البلاد خلال التسعينات وما ترتب عنها من بيروقراطية وفساد، حيث أن تعقد الإجراءات الإدارية سمح بانتشار البيروقراطية.

وحسب تقرير ممارسة الأعمال التجارية لسنة 2004 والصادر عن البنك الدولي²¹ فإنه هناك عدّة مؤشرات دالة على صعوبة مناخ الأعمال في الجزائر، فعلى سبيل المثال لبدية نشاط أو تأسيس مؤسسة هناك 18 إجراء إداري، وتستغرق هذه الإجراءات 29 يوم، ولكي تحل أي مؤسسة في الجزائر يستغرق الأمر ما يعادل ثلاث سنوات ونصف.

بالإضافة إلى انتشار البطالة وارتفاع الأعباء الجبائية والاجتماعية خاصة في سنة 2008 بعد صدور قانون المالية الذي ينص على رفع الضرائب، كما أن أزمة الثقة التي انتشرت في الجهاز المصرفي الجزائري جرّاء إفلاس بنك الخليفة في 2003 دفعت المستثمرين وأصحاب الفوائض المالية لسحب أموالهم من البنوك وتوجيهها إلى السوق الموازية من أجل توظيفها رغبة منهم في تعظيم الربح وتجنب المخاطر التي كان يتصف بها الجهاز المصرفي الجزائري آنذاك.

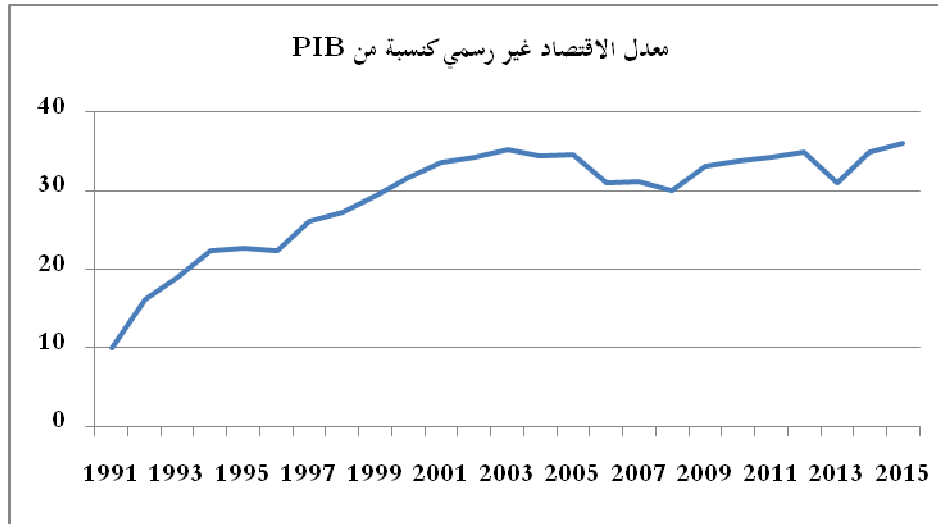
الجدول(01): معدل الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام

²¹ البنك الدولي: تقرير بيئة أداء الأعمال، 2004.

السنوات	معدل الاقتصاد غير رسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB)	السنوات	معدل الاقتصاد غير رسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB)
1991	10	2004	34,35
1992	16,15	2005	34,57
1993	18,89	2006	31
1994	22,31	2007	31,2
1995	22,67	2008	30
1996	22,29	2009	33,1
1997	26,08	2010	33,68
1998	27,21	2011	34,2
1999	29,36	2012	34,88
2000	31,61	2013	31,02
2001	33,60	2014	34,82
2002	34,18	2015	36
2003	35,16		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير ودراسات غير منشورة لـ CREAD

الشكل (01): معدل الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول (01)

- أثر الاقتصاد الخفي على التشغيل الكلي:

يمثل سوق العمل غير الرسمي السوق الرئيسي الثاني للعمل أين تزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني، إذ أن تزايد مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي يؤدي إلى تزايد التشغيل في السوق غير الرسمية، ومن خلال الجدول (02) نلاحظ أن نمو التشغيل في تزايد مستمر خلال الفترة (1990-2015) حيث ينمو عندما تتجه الدورة الاقتصادية نحو الهبوط والعكس صحيح.

إن تطور العمل غير الرسمي بشكل ملفت للانتباه في الجزائر بحيث ارتفع معدله من 11.7% سنة 1990 إلى 29.3% سنة 2015 والذي يشكل نسبة معتبرة من القوة العاملة في الجزائر خاصة بعد عجز الدولة على خلق وظائف، في ظل زيادة مستويات النمو الديمغرافي، معدلات البطالة المتزايدة خصوصا بسبب التسريح الجماعي للعمال خلال سنوات برنامج التعديل الهيكلي²².

إن الدولة لم تتدخل للقضاء عليه لأنها كانت تراه ظاهرة مؤقتة نشأت نتيجة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال التسعينات وتنفيذها لبرامج الإصلاح الاقتصادي مما تسبب في تسريح آلاف العمال في القطاع العمومي، كما أن العاملين في الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية يزاولون وظائف في السوق غير الرسمية بالموازاة مع وظائفهم الرسمية.

²² إدوارد جارندر: المطلوب المزيد من الوظائف، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، مجلد 40، العدد 4، ص: 19.

وتجدر الإشارة أن القطاع الخفي يوفر أكبر عدد من الفرص للعمل في كل القطاعات وخاصة منها قطاع الزراعة أين يوفر حوالي 610,000 فرصة عمل في 2015 ثم يليه القطاع الخاص ثم التجارة وأخيرا قطاع البناء والأشغال العمومية²³.

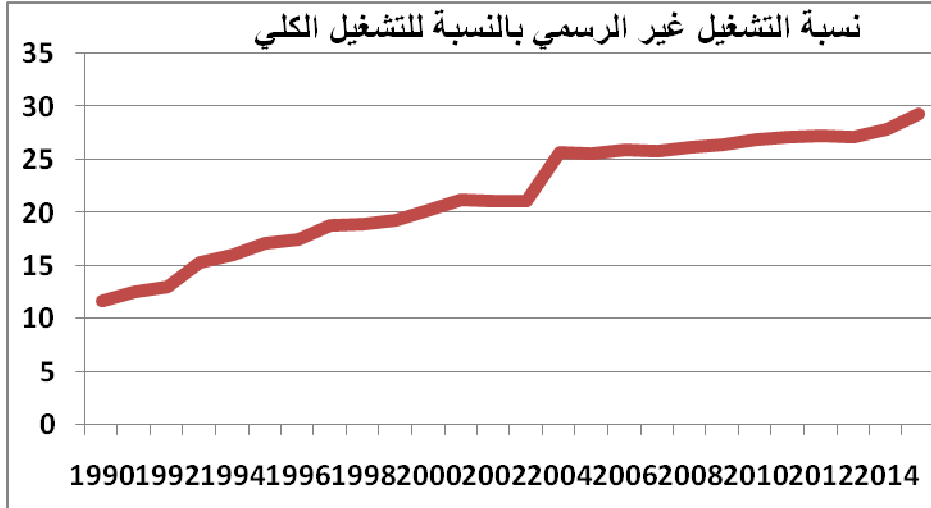
الجدول(02): نسبة التشغيل غير الرسمي بالنسبة للتشغيل الكلي

السنوات	نسبة التشغيل غير الرسمي بالنسبة للتشغيل الكلي	السنوات	نسبة التشغيل غير الرسمي بالنسبة للتشغيل الكلي
1990	11,7	2004	25,7
1991	12,5	2005	25,6
1992	13	2006	25,9
1993	15,3	2007	25,8
1994	16,1	2008	26,12
1995	17,1	2009	26,38
1996	17,5	2010	26,83
1997	18,8	2011	27,1
1998	18,9	2012	27,25
1999	19,3	2013	27,13
2000	20,2	2014	27,89
2001	21,2	2015	29,3
2002	21,1		
2003	21,1		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير ودراسات غير منشورة للـ CREAD

²³ برحمنون حياة: الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010، ص: 116-117.

الشكل (02): نسبة التشغيل غير الرسمي بالنسبة للتشغيل الكلي .



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول (02)

ب. أثر الاقتصاد غير الرسمي على الحصيلة الضريبية والموازنة العامة.

- أثر الاقتصاد غير الرسمي على الحصيلة الضريبية:

إن تزايد نسبة الاقتصاد الخفي يحد من فعالية النظام الضريبي ويعرقل الضريبة وبالتالي تفقد دورها كمنظم وكأداة للتدخل الاقتصادي للدولة مما يعيق النمو الاقتصادي، فهي تخفض من تشكيل وتكوين الادخار العمومي والذي تعود إليه الدولة لتحقيق مشاريعها ومتطلبات النمو الاقتصادي. يؤدي الامتناع عن أداء الضريبة إلى انخفاض موارد الدولة والتي تؤدي إلى عجز الميزانية (الفرق بين الموارد الحقيقية والمتوقعة يكون سالبا).

ومن أجل تغطية هذا العجز تلجأ الدولة لموارد مالية أخرى كالقروض الأجنبية والإصدار النقدي وهذا ما يضر مباشرة بالاقتصاد الوطني.

ولتوضيح الأثر الذي يخلفه الاقتصاد الخفي على الإيرادات الضريبية في الجزائر نقوم بحساب الفاقد في الحصيلة الضريبية للفترة الممتدة من 1991 إلى 2014 انطلاقا من معدل الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة للنتائج الداخلي الخام وبالاعتماد على إيرادات الجباية العادية لنفس الفترة. من خلال الجدول (03) يتضح لنا أن قيمة الفاقد في الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة تميز بالزيادة المستمرة، فبعد أن قدر الفاقد 8730 مليون دج سنة 1991، بلغ سنة 2015 ما قيمته 357 198,84 مليون دج، وترجع هذه الزيادة في الفاقد إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي. ويشير حجم الفاقد إلى ضعف الجهد الضريبي وكبر المبالغ التي تضيع من الدولة والتي تؤثر سلبا على الموازنة العامة ونمط تمويلها، وكذا على الجهود التنموية، وفي ظل ارتفاع أسعار البترول يبقى أثر ارتفاع الفاقد الضريبي محدود وغير واضح.²⁴

الجدول(03): الفاقد من الضريبة مليون دج

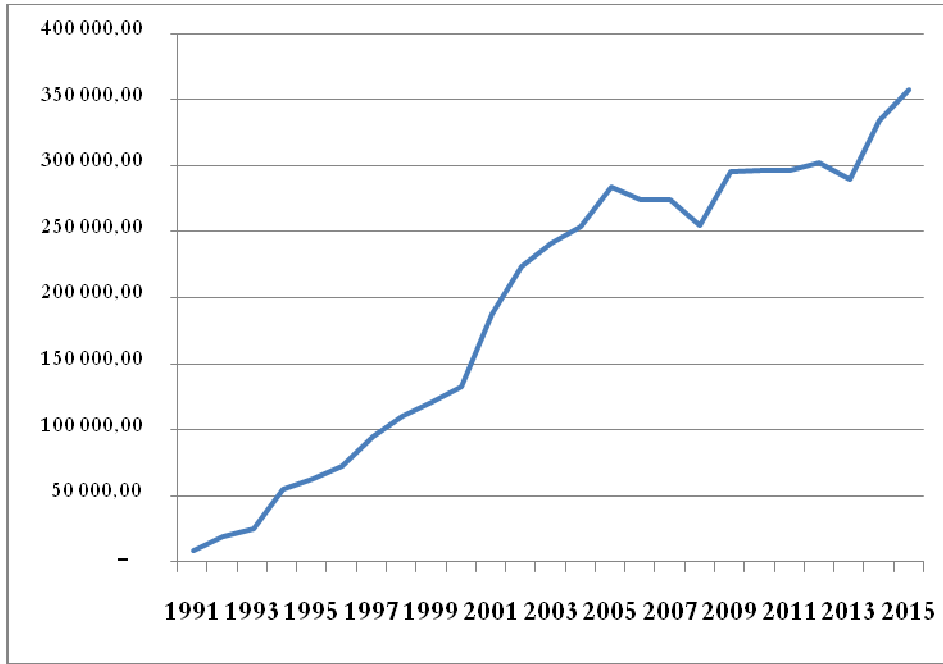
السنوات	الفاقد من الضريبة مليون دج	السنوات	الفاقد من الضريبة مليون دج
1991	8 730,00	2004	253 193,85
1992	19 067,33	2005	283 750,56
1993	25 450,68	2006	274 250,20
1994	55 401,08	2007	274 250,33
1995	62 474,66	2008	254 550,20
1996	73 066,62	2009	295 723,20
1997	94 618,24	2010	295 900,88
1998	110 363,76	2011	296 250,50
1999	121 168,72	2012	302 111,22
2000	132 414,29	2013	289 652,80
2001	188 262,80	2014	333 520,12
2002	223 503,02	2015	357 198,84
2003	240 635,04		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير ودراسات غير منشورة لـ CREAD

²⁴ يمكن الرجوع إلى:

- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي، دار هومة، الجزائر، 2003، ص: 162.
- بنك الجزائر: التقارير الإحصائية لسنوات 1997-2008.
- وزارة المالية: منشورات قوانين المالية 1997 - 2008.

الشكل(03): الفاقد من الضريبة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول (03)

- أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة:

اتخذت مشكلة الاختلال في الوضع المالي العام أبعاد خطيرة في الاقتصاد الجزائري خاصة خلال التسعينات بشكل ألحق الضرر بقضية الاستقرار الاقتصادي، وكان له انعكاسات سيئة على كل من النمو والوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية²⁵. وبالتالي يؤدي إلى عدم كفاية مصادر الادخار العام على تغطية أوجه الاستثمار العام.

والجدول رقم (04) يوضح أثر الفاقد الضريبي على الموازنة العامة بحيث أن العجز الموازي في الجزائر يعود إلى ما قبل التسعينات وتحديدا إلى سنة 1986 وذلك نتيجة الأزمة النفطية التي أثرت على

عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003²⁵، ص: 201.

الإيرادات العامة وإلى عوامل أخرى كالاقتصاد غير الرسمي وذلك من خلال الفاقد في الحصيلة الضريبية، فهذا الأخير يساهم في تعميق الفجوة بين النفقات والإيرادات العامة للدولة.

ومن خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن الفاقد في الحصيلة الضريبية كان بإمكانه زيادة إيرادات الدولة وبالتالي تغطية جزء من عجز الموازنة، والخطورة لا تكمن في حجم العجز المالي فقط بل في نمط تمويله، أي تلك المصادر التي تستخدم لتغطيته والإفراط فيها يكون أحد الأسباب في العديد من الإختلالات الاقتصادية حيث أن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى التضخم وإن الإفراط في القروض يؤدي إلى تفاقم الدين، الإقراض الخارجي يؤدي إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري ومن ثم تخفيض قيمة العملة الوطنية وزيادة أعباء الديون الخارجية وبالتالي الوقوع في أزمة مديونية، وهو فعلا ما حدث في فترة التسعينات، ولولا ارتفاع أسعار البترول، لما تمكنت الجزائر من التخلص من أزمة المديونية.

وعليه فالإقتصاد غير الرسمي وبفضل الفاقد الضريبي ساهم ولو بجزء في عجز الموازنة مما ترتب عنه مديونية خارجية.

الجدول (04): مقارنة الفاقد الضريبي بالنسبة لرصيد الميزانية

السنوات	الفاقد من الضريبة مليون دج	نسبة الفاقد إلى PIB	نسبة العجز إلى PIB	رصيد الميزانية
1991	8 730,00	1.013	1.87	16100
1992	19 067,33	1.77	-10.07	-108267
1993	25 450,68	2.14	-13.67	-162678
1994	55 401,08	3.73	-7.2	-107103
1995	62 474,66	3.12	-7.38	-147886
1996	73 066,62	2.84	-2.5	-64300
1997	94 618,24	3.40	-0.26	-7300
1998	110 363,76	3.90	-6.59	-186400
1999	121 168,72	3.74	-1.90	-61600
2000	132 414,29	3.21	-1.48	-61000
2001	188 262,80	4.42	-1.67	-70900
2002	223 503,02	4.92	0.65	29400
2003	240 635,04	4.57	-3.99	-210400

-260700	-4.25	4.13	253 193,85	2004
-385200	-5.14	3.78	283 750,56	2005

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير ودراسات غير منشورة لـ CREAD

ج. أثر الاقتصاد الخفي على البطالة وسعر الصرف.

- أثر الاقتصاد الخفي على البطالة:

يمثل سوق العمل غير الرسمي السوق الرئيسية الثانية للعمل بحيث يحدد مستوى البطالة في سوق العمل الرسمية، فكلما كانت درجة الاستيعاب قليلة في السوق الرسمية، فإن درجة حركية السوق غير الرسمية تكون كبيرة، والجدول رقم (05) يوضح نسبة التشغيل غير الرسمي إلى إجمالي التشغيل مقارنة بنسب البطالة، من خلاله نلاحظ أنه من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 والتشغيل غير الرسمي والبطالة في تزايد مستمر، بحيث انتقلت معدلات البطالة من 11.7% سنة 1990 إلى 29.5% سنة 2000 نتيجة للضائقة المالية التي مرت بها البلاد والناجمة عن انخفاض أسعار البترول وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على توفير المزيد من مناصب الشغل الجديدة، ومن جهة أخرى فإنه في الواقع فإن هذه الزيادة في نسبة البطالة تجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه الفترة.

كون أن التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجعاً كبيراً خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد، أضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، فإنها أثرت وبشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، أما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر تمويل. وتميزت هذه الفترة بفقدان عدد هام من مناصب الشغل، حيث قُدرت بأكثر من 600.000 منصب.

بالإضافة إلى ارتفاع الداخلين الجدد لسوق العمل، حيث كانت الفئة النشطة في تزايد متواصل، فبعد أن كانت تقدر بـ 6.56 مليون شخص سنة 1993 ارتفعت لتصبح 8.85 مليون و9.305 مليون سنتي 2000 و2002 على التوالي مما اضطرهم إلى الاندماج في الاقتصاد الخفي وبالتالي زيادة نسبته..

وبحلول سنة 2001 بدأت البطالة بالتراجع لكن التشغيل غير الرسمي بقي مواصلاً نموه، وعليه فإن انخفاض نسبة البطالة يرجع إلى سياسة التشغيل المنتهجة من جهة وإلى الاقتصاد الخفي من جهة أخرى.

وعليه فإن وجود اقتصاد خفي زاد من الطلب على اليد العاملة أي له أثر إيجابي في تخفيض معدل البطالة²⁶.

الجدول (05): مقارنة التشغيل غير الرسمي مع معدلات البطالة

السنوات	نسبة البطالة دون التشغيل غير الرسمي	نسبة البطالة	نسبة التشغيل غير الرسمي بالنسبة للتشغيل الكلي
1990	28,86	19,7	11,7
1991	31,06	21,2	12,5
1992	34,87	23,8	13
1993	34,87	23,2	15,3
1994	36,53	24,4	16,1
1995	40,42	28,1	17,1
1996	40,58	28	17,5
1997	41,95	28	18,8
1998	41,65	28	18,9
1999	42,97	29,2	19,3
2000	43,76	29,5	20,2
2001	42,71	27,3	21,2
2002	41,3	25,9	21,1
2003	39,81	23,7	21,1
2004	29,73	17,7	25,7
2005	25,7	15,3	25,6
2006	20,66	12,3	25,9
2007	19,82	11,8	25,8
2008	18,98	11,3	26,12
2009	17,13	10,2	26,38

²⁶ للتوسع أكثر في وضعية التشغيل في الجزائر في الفترة (1999 - 2008) يمكن الاطلاع على:

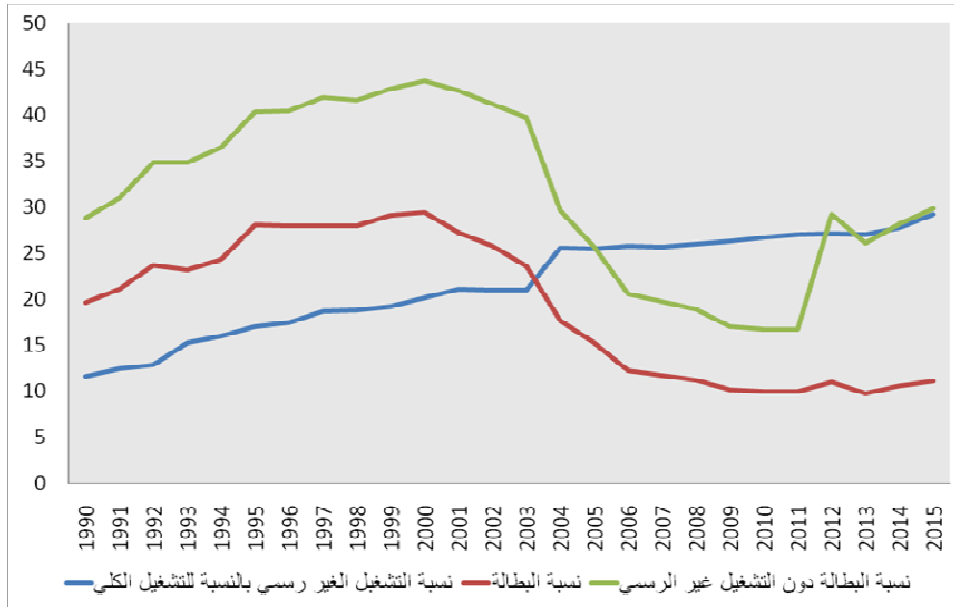
- Rachid boudjema: Economie du développement de l'Algérie(1962-2010) ;volume 2 ;Des accords de l'Algérie avec le FMI 1989-98 À La relance autonome du développement 1999-2010 ;édition Dar khaldounia Alger ;2011 ;p:227-236.

26,83	10	16,8	2010
27,1	10	16,8	2011
27,25	11	29,26	2012
27,13	9,8	26,16	2013
27,89	10,6	28,3	2014
29,3	11,2	29,9	2015

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير ودراسات غير منشورة لـ CREAD

الشكل رقم (04)

نسب التشغيل غير الرسمي والبطالة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

- أثر الاقتصاد الخفي على سعر الصرف.

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف الموعوم أو المرن المدار، وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية، فكان من نتيجة هذا التحديد ضبط سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية

الاقتصادية، وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة بمعنى أن سعر صرف العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية كانت لا تربطه أي علاقة، وبالتالي يمكن القول أن سعر الصرف كان مفصولا عن الواقع الاقتصادي، وقد أعطى هذا الأسلوب في تسيير سوق الصرف للعملة قيمتين، قيمة أولى تحددها السلطات النقدية، وقيمة ثانية تحدد في السوق غير الرسمية (الموازية) ويتضح هذا جليا من خلال مراحل تطور الدينار الجزائري، كما هو موضح في الجدول رقم (06) حيث يوضح أن سعر الصرف عرف انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1994 وهي سنة تخفيض العملة بـ 40% مع بداية إتباع البنوك التجارية لسياسة القروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية ومنه زيادة الطلب على العملة الصعبة مقابل العملة المحلية، بالإضافة إلى ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية مما قلل من الطلب على العملة الصعبة.

عرف سعر الصرف استقرارا ابتداء من سنة 2005، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازي 94.5 دج مقابل 96 دج في السوق الرسمية، ويمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي صدر من قبل السلطات الجزائرية والذي مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 03 سنوات، بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي.

أما في الفترة (2007-2013) فنلاحظ أن سعر الصرف غير الرسمي ارتفع من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار.

كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى الزيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام وكذا متأخرات الزيادة في الأجور بأثر رجعي ما فتح لهم المجال للإنفاق أكثر.

الجدول (06): تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو في السوق الرسمية وغير الرسمية

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف غير الرسمي
1990	-	-
1991	7.17	32
1992	-	-
1993	-	-
1994	36	55
1995	-	-
1996	7.54	85

90	6.57	1997
-	-	1998
100	6.66	1999
100	3.75	2000
85	25.72	2001
96	78	2002
-	-	2003
120	86	2004
130	96	2005
100	6.93	2006
105	7.99	2007
120	107	2008
125	101	2009
127	93	2010
142	106	2011
150	103	2012
141	103	2013
-	-	2014
-	-	2015

المصدر: تقرير البنك الدولي

2. أثر الاقتصاد الخفي على بعض القطاعات الأخرى:

يسبب الاقتصاد الخفي عدة انعكاسات على الاقتصاد الجزائري، فقد انحصرت حصة الشركات المحلية في السوق من جراء النشاطات الصناعية والتجارية غير الرسمية وكذا ارتفاع ظاهرة المنتجات المقلدة وما رافقها من عمليات تزوير للفواتير وخسارة الخزينة العامة لمداخل من جراء التهرب الضريبي وكذا خسائر في الضمان الاجتماعي نذكر منها ما يلي:

أ. الأثر على حصة الشركات المحلية الصناعية والتجارية:

تسبب ارتفاع إجمالي الواردات في انحصار حصة الشركات المحلية في السوق، وسجل القطاع الصناعي المحلي أكبر تراجع بنسبة نمو سالبة قدرت بـ 2.2% نتيجة المنافسة غير القانونية وعدم

تنافسية القطاع الصناعي وهو ما فتح الباب للقطاع الموازي ليغطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق الموازية، مستفيدة من رداءة نوعيتها وإلغاء الرسوم الجمركية، وهي الممارسات التي امتدت خلال السنوات الماضية لتشمل القطاع التجاري، الموسوم بمظاهر غياب الفوترة، وبالتالي عدم وجود ضريبة على القيمة المضافة، والضمان وخدمة ما بعد البيع والتصريح الجبائي. وبالأخذ بعين الاعتبار العمل الرسمي والعمل غير الرسمي في القطاع الرسمي، فإن العمل غير الرسمي يمثل 32% من قوة العمل. كما أن ما نسبته 35% من العمالة غير الزراعية غير مصرح بها في الضمان الاجتماعي، إضافة إلى نسبة مهمة 15% من العمالة الرسمية غير مصرح بها.

ب. القطاع التجاري:

يعرف القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات غير الرسمية، فمن بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري: يشتغل 548 ألف بصفة قانونية، مقابل 592 ألف شخص يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانون لنشاطاته، ويوجد بين الذين يشتغلون بصفة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وبإضافة الرقم نفسه إلى الذين يشتغلون بصفة قانونية، يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية، وهو ما يعادل 60% من العاملين في القطاع التجاري.

الخاتمة:

من خلال ما تم معالجته في هذه الورقة البحثية نسجل ما يلي:

أولاً: النتائج.

- يعتبر الاقتصاد الخفي ظاهرة بارزة لدى اقتصاديات مختلف اقتصاديات الدول المتطورة والنامية؛
- يتميز الاقتصاد الخفي بتعدد المصطلحات والمفاهيم التي تفسر الظاهرة، ويرجع هذا التباين إلى تركيز بعض التعريفات على الأنشطة، وبعضها على الآثار وأخرى على سلوك القائمين بهذا النشاط.
- تمتاز أسباب الاقتصاد الخفي بالتعدد والتشابك فهي ترجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية.
- أما ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر فهي ليست مشخصة نظراً لعدم توفر البيانات وقلة الدراسات، حيث لم يولى له اهتمام على المستوى الرسمي، بالرغم من ممارسة أنشطته في مرحلة السبعينات من الألفية السابقة إلا أنه قد برز خلال الثمانينات نتيجة جمود الاقتصاد والسوق اللذين

كانا مسيرين تسييرا إداريا، مما ولد نقص في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية، إلا أن الاقتصاد الخفي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تولد دخولا ضخمة، لا تدخل في الحسابات الوطنية ولا تخضع للضرائب.

- إنّ لجوء الجزائر إلى تطبيق برامج التصحيح الهيكلي ، وكذا كثرة النظم والقيود الإدارية لمزاولة الأنشطة الرسمية ، وكذا الإجراءات الضريبية وغيرها من المعوقات الأخرى ساهمت بحدة في استفحال ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر.

- أخذ الاقتصاد الخفي في الانتشار بصورة ملموسة خلال التسعينيات نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الأمنية التي مرت بها البلاد، فبعد أن كان ظاهرة هامشية، وعرف هذا الاقتصاد في السنوات الأخيرة نموا مقلقا حيث توسع ليشمل كل القطاعات.

- وأصبح نموه اليوم يخضع لأهداف أخرى وهي أساس البحث عن أقصى نسبة من الربح غير المصرح به وغير الخاضع للالتزامات الشرعية المرتبطة بدفع الأعباء الجبائية والاجتماعية وجميع الالتزامات الأخرى المتعلقة بممارسة النشاط.

- بينت الدراسة شدة تأثير الاقتصاد الخفي على المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج الداخلي الخام، التأثير على التشغيل الكلي، الموازنة العامة وكذا البطالة وسعر الصرف، بالإضافة إلى التأثير على القطاعات الاقتصادية (الصناعية والتجارية).

ثانياً: التوصيات.

- ضرورة اتخاذ الإجراءات للتحكم في ظاهرة الاقتصاد الخفي لكي لا يتوسع وينمو على حساب النشاطات الرسمية.

- تبسيط الإجراءات الإدارية ومنح تسهيلات تنظيمية ومالية وضريبية لممارسة الأنشطة المشروعة من أجل المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني.

- ضرورة قيام مراكز البحث والباحثين لدراسات حول الاقتصاد الخفي من أجل وضع قاعدة بيانات إحصائية تساهم في صياغة سياسة اقتصادية تمكن من القضاء على الأنشطة غير المشروعة.

- تسهيل عملية دمج أنشطة الاقتصاد الخفي (القطاع غير الرسمي) في القطاع الرسمي من خلال معالجة الأسباب الدافعة لهذه الأنشطة، تخفيض الرسوم والضرائب وإجراءات التصريح والنشاط...

- إشراك فئات المجتمع في مكافحة الأنشطة الخفية، وتفعيل دور الوسائل الإعلامية والتعليمية، وتنظيم دورات وملتقيات علمية، لنشر الوعي الاقتصادي.

المراجع :

1. أبو الفضل جمال الدين بن منظور: لسان العرب، الطبعة الثالثة /ج3، دار صادر، بيروت، لبنان، 1414 هـ.
2. إدوارد جاردينر: المطلوب المزيد من الوظائف، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، مجلد 40، العدد 4.
3. آمال عبد الحميد، سحر حافظ سعاد عثمان وآخرين: القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، التقرير الأول، 1996.
4. برحمون حياة: الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010.
5. بنك الجزائر: التقارير الإحصائية لسنوات 1997-2008.
6. البنك الدولي: تقرير بيئة أداء الأعمال، 2004.
7. حيان بن سلمان: اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2006.
8. رمضان صديق محمد: القطاع غير الرسمي وسبل إدماجه في الاقتصاد الرسمي مع إشارة خاصة لمصر، مجلة الحقوق، جامعة حلوان (العدد التاسع، يوليو، ديسمبر) 2003.
9. صفوت عبد السلام عوض الله: الاقتصاد السري (دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.
10. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
11. عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
12. علي بودلال: انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد/2013، جامعة غرداية، الجزائر، 2013.
13. عمر مفتاح الساعدي، أ.أنور عبد الكريم البصير: اقتصاد الظل ومظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات الاجتماعية (العدد 37 يناير- يونيو 2013م)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ليبيا، 2013.
14. ليلى كامل عبد الله الهنساوي: الأنشطة غير المنظورة للمرأة بالقطاع غير الرسمي الحضري بمدينة القاهرة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2003.
15. محمد إبراهيم السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996.

16. محمد زعلاني:شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى - بحث في الأسباب والآثار) ،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية /العدد العاشر ديسمبر 2011، الجزائر، 2011.
17. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي، دارهومة، الجزائر، 2003.
18. وزارة المالية: منشورات قوانين المالية 1997 - 2008.
19. Jim Thomas: «Quantifying the Black Economy, Measurement Without theory yet Again»,The Economic journal ,109/456,1999..
20. Klarit Gerrhani: « Informal sector in Developed and Less Developed Countries ,A Literature Survey »,Tinbren Institute Discussion Paper ,N0.Ti 1999-08312 ,Amsterdam ,1999.
21. Mirus, Roger and smith .R:Underground Economy, Candian Business Review,1994,v21.
22. Rachid boudjemaa: Economie du développement de l'Algérie(1962-2010) ;volume 2 ;Des accords de l'Algérie avec le FMI 1989-98 À La relance autonome du développement 1999-2010 ,édition Dar khaldounia Alger ;2011.
23. Schneider: (1986)«Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt» Scand.J.of Economics, vol.88.